حصيلة ضحايا شهر تشرين الثاني تثقل عدد الضحايا المدنيين لتتخطى حاجز الـ ١٠٠ ألف وتضيف مقتل ٢٧٧ طفلاً و ١٩٤ سيدة

أعداد القتلى على يد القوات الحكومية من المدنيين ومن المسلحين خلال أيام الشهر.

أعداد القتلى على يد القوات الحكومية من المدنيين ومن المسلحين خلال أيام الشهر.

مقتل ٢٥٨٣ مواطناً سورياً ينقسمون إلى ٦٦٣ من المعارضة المسلحة و ١٩٢٠ مدنياً وبين المدنيين ٢٢٧ طفلاً و١٩٤ امرأة، و١٢٣ تم تعذيبهم حتى الموت بين الذين قضوا تحت التعذيب، بينهم إعلاميان وطفل.

وبهذا يكون عدد الضحايا من المدنيين فقط قد تجاوز حاجز الـ ١٠٠ ألف شهيد بينهم أكثر من ١٢ ألف طفل و ١١ ألف امرأة.

المعدل اليومي للقتل في هذا الشهر بلغ ٩٢ مواطنا، أي بمعدل ٤ أشخاص كل ساعة يموتون في سورية.

معدل قتل الأطفال كان مرتفعاً جداً في هذا الشهر، وتجاوز ٩ أطفال قتلى كل يوم، وبذلك تكون نسبة الأطفال القتلى ١٤ ٪ من مجموع القتلى، وهو مؤشر مرتفع جداً وهذا دليل على منهجة وتعمد القوات الموالية للحكومة السورية قتل المدنيين.

١٨١ امرأة خلال شهر واحد أي بمعدل ٦ نساء يقتلون على يد النظام السوري يومياً بنسبة ٨ ٪ من أعداد الضحايا، وهو مؤشر مرتفع و دليل على استهداف المدنيين.

١٢٣ تحت التعذيب كل يوم ٧ أشخاص يتم تعذيبهم في مراكز الاحتجاز الرسمية والغير الرسمية حتى الموت.

يبلغ مجموع نسبة النساء والأطفال والضحايا تحت التعذيب ٢٨ ٪، وهذا يضحد جميع اتهامات النظام السوري بأنه يحارب القاعدة والإرهاب والمتطرفين، الأرقام تشير بوضوح أنه يقتل شعب سورية.

ونحب أن نشير إلى أن هذا ما تمكنا من خلال أعضائنا المتوزعين في مختلف المحافظات السورية من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان. ونشير بهذا المقام إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها، وخاصة في حالات المجازر، وتطويق البلدات والقرى، وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر؛ مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الاستنتاجات القانونية:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى ذلك هناك العشرات من الحالات تتوفر فيها أركان جرائم الحرب المتعلقة بالقتل.

وتشير الأدلة والبراهين التي لا تقبل الشك وفق مئات من روايات شهود العيان أن أكثر من ٩٠ ٪ من الهجمات الواسعة والفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية.

هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل «القاعدة والإرهابيين».

٢. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن الأحداث الموثقة تشكل أيضاً جريمة القتل التي هي جريمة ضد الإنسانية. ولقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.

إدانة وتحميل المسؤوليات:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.

وفي هذا السياق تعتبر حكومة إيران وحزب الله مشاركة فعلياً بعمليات القتل، وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين لهذا النظام، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة ردات الفعل والنتائج المترتبة عليها، التي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصاً من أقرباء الشهداء وذويهم.

التوصيات:

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل من عمليات قتل لحظية لا تتوقف ولو لساعة واحدة.

٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد والعشوائي بحق المدنيين.

٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية.

٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لأبناء وأسر ذوي الضحايا في سوريا.

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.

٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج و إرسال رسائل واضحة في ذلك.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية القتل المتعمد والعشوائي حقها من الاهتمام والمتابعة.

٢. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.